المحاضرة الثانية

– ردود الفعل الأولية على ثورة الفاتح من نوفمبر1954 :

– رد الفعل الفرنسي:

إن السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلا ع الثورة الجزائرية، أوصدت الباب منذ اليوم الاول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا. واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون؛ الذين ستتخذ ضدهم الاجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية ، هادئة مستقرة ، وقد أدى رد الفعل هذا غير المدروس إلى سقوط حكومة منداس فرانس في الخامس والعشرين فيفري1955

وقد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر ، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة، متهمة حينا الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع بالجزائر.

وهكذا إذن لم تخرج تصريحات كل من السادة؛ روجي ليونار الحاكم العام للجزائر وفرانسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي ،ورئيس الحكومة الفرنسية السيد منداس فرانس عن هذا المضمار.

روجي ليونار أصدر في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، بلاغا وصف فيه هجومات الفاتح نوفمبر بالعمليات الارهابية ، مؤكدا في ذات البلا غ على اتخاذ إجراءات الحماية التي يتطلبها الموقف

ليونار الذي لم يستطيع ان يحدد بدقة الجهة المسؤولة عن اندلا ع الثورة،ظل يؤكد في تحركاته وتصريحاته المختلفة بأن فرنسا ستقضي على الخارجين عن القانون بكل قوة وفي أسرع الآجال ، وبأن الجزائر كانت وستبقي فرنسية، كما وجه جملة من الاتهامات العشوائية لعدة أطراف ،محملا إياها مسؤولية ما يقع في الجزائر، ففي الحين الذي اتهم

أطرافا خارجية بالضلوع فيما يحدث يتهم مباشرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، بالوقوف وراء الاحداث الاخيرة

السيد فرانسوا ميتران أصدر من جهته ،باسم وزارته في الثاني نوفمبر 1954 بيانا، يستنكر فيه هجومات اول نوفمبر معتبرا إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة، مؤكدا على أن فرنسا هذه العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل معها مطلقا، ما دامت تريد أن تحل محل السلطة الفرنسية، ومن ثمة ليس أمام "المتمردين" سواء إدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر فرنسية ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر ، وبذلك قطع الطريق أمام الحلول السلمية.

كما جاءت ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية السيد مندانس فرانس، على نفس منوال سابقيه إذ ندد بما وقع وأكد أن الامة الفرنسية لن تسمح لأحد أن يغامر بوحدتها، وهو ما يعني أن انفصال الجزائر أو التفريط فيها غير وارد على الاطلاق، إلى أنه غير قابل حتى للمناقشة، غير أن هذا برأيه لا يمنع من إعادة النظر في وضع الجزائريين،واعدا إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بفرنسا.

وأمام الجمعية الوطنية ، قال مندانس فرانس أن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة إلى زرع البلبلة وخرق النظام العام ، وبذلك أوصد كسابقيه الباب أمام أي حل سلمي مع جبهة التحرير الوطني.

أ- مواقف التشكيلات السياسية الوطنية:

عندما اندلعت الثورة، اتسمت مواقف التشكيلات السياسية الوطنية آنذاك بالتردد والمعارضة وقد تكون أسباب ذلك كما نرى في :

أولا: أن المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح غير معروفة على الساحة، ومن ثمة ، فإنه يصعب على هذه التشكيلات القبول بالأمر الواقع، والسير وراء جهة تجهل عنها كل شيء قد تدخل البلاد في مغامرة مجهولة العواقب.

ثانيا: انشغال بعض هذه التشكيلات بأزمات داخلية شهدتها في هذه الأثناء، فبالإضافة إلى أزمة حزب الشعب التي تطرقنا إلى بعض جوانبها، شهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ما أصطلح عليه بأزمة سبتمبر 1954.

ثالثا: فشل المسعى الوحدوي بين هذه التشكيلات وجبهة التحرير الوطني الهادف إلى تشكيل جبهة تحرير الجزائر وجيش تحرير الجزائر تكوين قيادتها جماعية ومشتركة، وقد أجهض الاتفاق المبرم في العاشر فيفري 1954 بعد تدخل المخابرات المصرية في الامر بإيعاز من السيد أحمد بن بلة، الذي يبدوا أن خوفه على مستقبل الثورة هو الذي دفعه إلى أن العملية لم تكن ناضجة بما يكفي لنجاحها .

غير أن موقف التردد والمعارضة لم تعد لهما مبرر، خاصة بعد هجومات العشرين أوت 1955 التي استهدفت ضرب أصحاب هذا الموقف ، وكذلك بعد خيبة آمال دعاة الحلول السلمية السياسية الذين أوصدت الادارة الفرنسية الباب أمام مطالبهم.

- **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**:UDMAلقد تفاجأت قيادة هذا الحزب ، كاتفاجئغيرها، باندلا ع الثورة لهذا كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة–للكفاح المسلح– لأنها تتناسب والمنهج الذي اعتمده الحزب منذ زمن طويل، في تعامله مع الادارة الفرنسية ، القائمة على أساس المطالب السياسية في إطار ما تسمح به قوانين الجمهورية الفرنسية، فالحزب وعلى لسان رئيسه السيد فرحات عباس رفض في البداية أسلوب القوة والعنف المسلح ،واعتبر أن العنف لا يحل المشكلة غير أن ذلك لم يمنعه من اتهام الادارة الفرنسية المتعفنة بأنها المسؤولة عما آلت إليه البلاد من فوضى ذات الموقف ،تبناه جميع نواب الحزب سواء في الجمعية الوطنية الفرنسية أو الجمعية الجزائرية فقد عبروا عن رفضهم لمنطق القوة الذي جاءت به الثورة، متهمين من جهة ثانية السلطات الفرنسية بالتعفن السياسي الذي أدى إلى هذا الوضع ، وحل الازمة حسبهم دائما وبعد أن تبدي هذه السلطات الفرنسية رغبة حقيقية في إعادة الامن والاستقرار ، يتمثل في القيام بإصلاحات سياسية جذرية في إطار القانون الفرنسي، من جهته دعا الرجل الثاني في الحزب السيد أحمد فرنسيس في تدخله امام الجمعية الجزائرية إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة، تمكن من إعادة الامن والاستقرار للبلاد.

لقد ظل السيد فرحات عباس خصوصا ورجال حزبه عموما خلال السنة الاولى للثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية ، تكون كفيلة بضمان مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر، على أن تقوم هذه الاصلاحات على احترام القوانين ،وإرساء مساواة فعلية بين الاوربيين والمسلمين.

لقد ظل السيد فرحات عباس متمسكان بالآمال وينتظر استجابة الادارة الفرنسية لمطالبه، من اجل ذلك اتصل بها عدة مرات، فقد التقى بالسيد جاك سوستيلمرتين، الاولى في نهاية شهر مارس 1955،والثانية في شهر ماي من السنة نفسها.وقبيل التحاقه بالقاهرة في شهر مارس1956 التقى بالسيد روبير لاكوست(519 وناقش معه–حسب عباس نفسه– المشكلة الجزائرية بمختلف أوجهها، كما أعاد عليه ما كان قد ذكره للسيد جاك سوستيل، وهو أن الحل الاسهل والواقعي هو إقامة دولة جزائرية لأن الجزائر الفرنسية لم تستطيع تحقيق التكامل، لكن الرفض المطلق لطروحات السيد فرحات عباس ، من طرف الادارة الاستعمارية،التهديدات الفعلية التي حملتها هجومات العشرين أوت 1955، والتي ذهب ضحيتها بن أخيه علاوة عباس،جعلته يراجع حساباته جيدا، خاصة بعدما تأكد بأنه لم يعد هناك من يقبل بالنظام الاستعماري، قرر الالتحاق بالثورة في الثاني والعشرين أفريل 1956.

–موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يعتبر موقف الجمعية من أكثر المواقف غموضا وإثارة، ذلك أنها انقسمت في الداخل إلى تيارين أحدهما يؤيد الثورة ، والاخر يعارضها، أما في الخارج حيث كان يتواجد رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي ' فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح ، ودعا إلى الالتحاق به والالتفاف حول الثورة.

جريدة البصائر–لسان حال الجمعية– في عددها الصادر في الخامس نوفمبر 1954، وصفت عمليات أول نوفمبر ،بالحوادث المزعجة، بالرغم من أن الجريدة تعترف في نفس العدد ، بأنها لا تتوفر على معلومات الكافية حول التفاصيل والاسباب التي أدت إلى

ذلك ، وهو الشيء الذي جعلها تقر بأنها لا تستطيع التعليق على ما حدث حتى يتبين لها الصواب.

كما أن البصائر ، تعتقد أن السبب الوحيد لهذه الحوادث، هو الاستياء العام، الاستياء السياسي الاقتصادي ،الاجتماعي ، الديني والثقافي، وفي ذات العدد تعتبر أن الدواء الوحيد لحل الازمة القائمة ،هو الإقدام،وبجرأة وصدق صراحة على معالجة القضايا الجزائرية.

هذه القراءة أولية لمجموعة من أعداد البصائر، تبين أن التيار المعارض للثورة ،سيطرة عليها في البداية ومن خلالها حاول استغلال الوضع الجديد،الذين دخلت فيه البلاد للضغط على السلطات الفرنسية ،عله يحقق بعض المكاسب للشعب الجزائري، وكأن هذا التيار لم ييأس من المماطلات و المراوغات الفرنسية ولعل هذا الموقف يدل على جهل مصدر الثورة من جهة، والخوف بعد ذلك من الدخول في مغامرة مجهولة العواقب ،غير أن هذا التيار وجد بالمقابل تيارا آخرا يناقضه تماما في الموقف ، ويجاهر به حتى في جريدة البصائر نفسها.

لقد برز على السطح تيار من داخل جمعية العلماء،بداية من شهر فيفري1955، يدعو إلى مناصرة الثورة،ويعتبرها معركة الحياة الحقيقة، وعلى هذا الاساس وصف الشيخ العربي التبسي في افتتاحية البصائر ليوم الثامن عشر فيفري1955 المجاهدين بأنهم رجال تململوا وتحركوا، ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم أمامها كل معترض ،مهما كان قويا، وتقدموا إلى الامام يخوضون معركة الحياةو تأكيدا لهذا الموقف المؤيد للثورة عارض الشيخ العربي التبسي، مشاركة خير الدينفي المفاوضات التي دعا إليها السيد جاك سوستيل في شهر ماي 1955 إلى جانب البيانيين.

إن هذا الانقسام داخل الجمعية، جعل قادة الثورة يهددون الطرف المعارض للكفاح المسلح وعليه حملت هجومات العشرين أوت 1955، تهديدا مباشرا للمعارضين للثورة، وتحذيرا لهم من مغبة مواصلة خيار المعارضة. وعكس تباين مواقف الداخل ، جاء موقف رئيسها الشيخ الابراهيمي المتواجد بالخارج مؤيدا ومباركا لاندلا ع الثورة، ومن أجل ذلك

أصدرت بيانا في الثاني من نوفمبر وآخر في اليوم الخامس عشر من نفس الشهر سنة 1954 أكد فيهما موقفه الثابت من خيار الكفاح المسلح ،ويدعو بوضوح إلى ضرورة تأييد الثورة تأييدا مطلقا.

وإذا كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية ، وأخرى تتعلق بطبيعة انطلاق الثورة، فإن ذلك ساهم في جعل ردود الفعل الاولى للجمعية تتسم بالتردد والغموض ، وإذا كان الفضل يعود إلى هجومات العشرين أوت 1955 التي أظهرت الثورة بمظهر القوة السياسية والعسكرية في الالتحاق الرسمي والكلي للجمعية بالثورة في الثاني عشر فيفري من سنة 1956، ومن خلال ما سبق التطرق إليه يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قاده في الخارج الشيخ البشير الابراهيمي ،وتبناه –علميا–الشيخ العربي التبسي في الداخل ، وموقف معرض تمركز أساسا بالداخل ، كان على رأسه الشيخ خير الدين ، سينظم بتاريخ الثاني عشر فيفري 1956 إلى الثورة.

–موقف الحركة الوطنية الجزائرية(المصالية):

لقد اعلن مصالي الحاج مباشرة بعد حل سلطات الاحتلال لحركة الانتصار اعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية 22 ديسمبر 1954، بدلا عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي حلتها السلطات الفرنسية في الخامس نوفمبر 1954 لنرى موقفه من الثورة وكيف تعامل مع المعطيات الجديدة.

لقد وجهت السلطات الفرنسية غداة اندلا ع الثورة أصابع الاتهام إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وفي هذا الصدد أكد الحاكم العام للجزائر السيد روجي ليونار، أنه ثبت بعد التحريات تورط هذه الحركة في الاحداث التي تشهدها الجزائر في هذه الايام ، وهو سبب كافي لحلها والزج بكوادرها في السجن.

وعليه فان موقف الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج بعيد انطلاق الثورة ظل موقفها مناهض لجبهة التحرير الوطني وليس للثورة ولقد ظل الكفاح المسلح مشتعل في الكثير من مناطق البلاد تحت يافطة الحركة الوطنية الجزائرية حتى ان النوفمبريين تفادوا توضيح هذا البس في البداية للاستفادة من التأطير الذي كانت عليه قواعد الانتصار

تأطير ظلت الثورة تستفيد منه الى غاية خروج الجناح العسكري للحركة الوطنية عن الجادة والارتماء في أحضان الجيش الفرنسي حينها اعلن الكثير من اتباع مصالي براءتهم من هذا الفعل وبدأت المصالية تتراجع الى نهاية الثورة